**"التفويض"**

أقرته مجموعة العمل في اجتماعاها المنعقد في 12-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 في النمسا.

---

## تفويض مجموعة العمل المعنية بفلسطين/إسرائيل والفلسطينيين المنبثقة عن الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

تأسست الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان ضمن مسيرة برشلونة، وانبثق عنها في العام 2001 مجموعة العمل المعنية بفلسطين/إسرائيل والفلسطينيين (سنطلق عليها في هذا النص اسم "مجموعة العمل"). تتكون مجموعة العمل من شبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في المنطقة الأورو-متوسطية، ملتزمين بالقيم والمعايير العالمية لحقوق الإنسان. وتكرس مجموعة العمل نفسها لاستخدام الوسائل السلمة حصراً للوصول إلى اهدافها استناداً إلى القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتناصر مجموعة العمل التزام جميع الفاعلين في الصراع بهذه المبادئ.

الأهداف الرئيسية لمجموعة العمل هي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فيما يتعلق بما يلي:

1) إنهاء الاحتلال الإسرئيلي، وإطلاق حق الفلسطينين بتقرير مصيرهم، بما يتوافق مع القانون الدولي بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة.

2) احترام حقوق الفلسطينيين القاطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي البلدان المضيفية، وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

3) إطلاق حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194.

4) ضمان حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل استناداً إلى المعهادات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها إسرائيل.

5) مناصرة حقوق المدنيين بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ستقوم مجموعة العمل بما يلي:

أ) رفع مستوى الوعي العام بانتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على المستويين المحلي والعالمي. وستقوم المجموعة بعدة نشاطات من ضمنها، كتابة التقارير؛ تشكيل التحالفات؛ القيام بحملات للوصول إلى وسائل الإعلام؛ وإقامة الندوات والمؤتمرات. كما ستنشط مجموعة العمل في مجال حشد التأييد أمام الحكومات والهيئات الوطنية في المنطقة الأورو-متوسطية، وأمام مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛

ب) تنظيم نشاطات تدريبية حول مناصرة حقوق الإنسان، والمناصرة القانونية، والعمل على دعم قدرات جميع أعضاء مجموعة العمل المنبثقة عن الشبكة الأورو-متوسطية، من خلال تبادل الخبرات والمعارف والمهارات.

ج) استخدام هيكل وآليات مسيرة برشلونة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك اتفاقيات الشراكة واتفاقيات الشراكة المؤقتة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، إلى جانب خطط العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، وغيرها من الآليات، من أجل تعزيز الآليات الإقليمية لفرض حقوق الإنسان، والتحقق من أن الدول والكيانات تتقيد بالتزماتها الإقليمية والدولية.

د) ممارسة الضغوط للتحقق من تضمين القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وفرضها في أي اتفاقية يتم وضعها من أجل إنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.